دراسة تحليلية لمستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة (2001-2018)

Analytical study of the standard of living in Algeria During the period (2001-2018)

أ. كون فتيحة*	أ.د.خليل عبد القادر
جامعة المدية، الجزائر	جامعة المدية، الجزائر
Koun.fatiha@gmail.com	khelil_aek@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019/10/14 تاريخ القبول: 2020/01/20

الملخص:

عرفت الجزائر بداية من الألفية الثالثة تَحَسّناً في الوضعية المالية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما سمح لها بالدخول في مرحلة جديدة، وإتباعها لسياسة إنفاقية توسعية على طول الفترة (2001-2018)، تَمَ تجسيدها في شكل برامج تنموية، وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كان من بينها الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين من خلال التأثير في مجموعة من مؤشراته، لذا تهدف هذه الدراسة إلى القيام بدراسة تحليلية اقتصادية لمؤشرات مستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة (2001-2018)، وذلك من خلال تحليل وتقييم مجموعة من مؤشرات مستوى المعيشة وإظهار مدى تَحَسُنها أو انخفاضها خلال فترة الدراسة. وتَم استخدام المنهج الوصفي بإجراء دراسة تحليلية عن حالة الجزائر للفترة المذكورة، وتوصلنا إلى أن هناك تَحَسُن في مستوى المعيشة في الجزائر لكنه يبقى دون المستوى المطلوب خاصة مع عدم توفر مجموعة من العوامل من بينها ضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

الكلمات المفتاحية: **الألفية الثالثة؛ البرامج التنموية؛ الجزائر؛ سياسة الإنفاق؛ مستوى المعيشة.**

Abstract:

Starting in the third millennium, Algeria has seen an improvement in the financial situation as a result of the increase in fuel prices which allowed it to enter a new stage and follow an expansionary spending policy throughout the period (2001-2018), embodied in development programs, to achieve a set of economic and social goals, among them was improving the standard of living of citizens by influencing a range of indicators.

Therefore, this study aims to carry out an economic analytical study of the indicators of the standard of living in Algeria during the period (2001-2018), by analyzing and evaluating a set of indicators of the level of living and showing the extent of their improvement or decline during the period of study. The descriptive approach was used to conduct an analytical study on the situation of Algeria for the period in question, and

*المؤلف المرسل: كون فتيحة ، الإيميل: **koun.fatiha@gmail.com**

we concluded that there is an improvement in the standard of living in Algeria, but it remains below the required level, especially with the lack of a
set of factors, including the weak effectiveness of industrial sector institutions and the inflexibility of the productive apparatus

***Key Words*: The third millennium; development programs; Algeria; spending policy; standard of living.**

مقدمة:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000 عِدَّة سياسات إصلاحية (سياسة الاقتصاد الموجه ثم السياسات المدعومة من المنظمات الدولية)، من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق تطلعات شعبها من حيث رفع مستوى معيشته، التشغيل، الأمن الاقتصادي...الخ، لكن النتائج المحدودة لهذه الإصلاحات اقتصرت على تحسين الجوانب النقدية والمالية مع إغفال الجانب الاجتماعي، والتحديات الحقيقية للنمو. وبداية من الألفية الثالثة عرفت الأوضاع المالية تَحَسُّناً نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، مما مَكّن الجزائر من تخفيف عبء المديونية وتمويل مشاريع كبرى، وسمح لها بالدخول في مرحلة جديدة، وإتباعها لسياسة إنفاقية توسعية على طول الفترة (2001-2018)، تَمَ تجسيدها في شكل برامج تنموية مرفوقة بسياسات إصلاحية، وهذا من أجل تَدَارُك التدهور الحاصل في مستوى النشاط الاقتصادي، وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كان من بينها الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، من خلال التأثير في مجموعة من مؤشراته. وهنا يُثَّارُ النقاش حول مدى تَحَسُن مستوى المعيشة بالجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة (2001-2018).

إشكالية البحث: ضمن إطار الهدف العام للدراسة، ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كما يلي:

هل هناك تحسن في مستوى المعيشة بالجزائر في إطار البرامج التنموية للفترة (2001-2018) ؟ ولتوضيح الإشكالية نطرح مجموعة الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم مستوى المعيشة؟ وما هي مؤشراته؟
- ما هي البرامج التنموية الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة بالجزائر؟
- هل هناك تحسن في مستوى المعيشة بالجزائر خلال الفترة (2001-2018)؟

وبالنظر إلى طبيعة الموضوع، اتبعنا **المنهج الوصفي** عند استعراضنا للإطار النظري لمستوى المعيشة، ونستعمل كذلك منهج دراسة حالة في الدراسة التحليلية، من خلال تحديد وجمع البيانات

والمعلومات من مُختلف المصادر والهيئات والمنظمات الوطنية والدولية، ثم تبويبها وتفسيرها وتحليلها بهدف معرفة مدى التَحَسُن في مستوى المعيشة ومدى انخفاضه على طول الفترة (2001-2018).

1. مفهوم مستوى المعيشة وطرق قياسه:

1.1.مفهوم مستوى المعيشة: يُعْتبر مُستوى المعيشة مصطلحاً واسع الاستخدام من قبل عِدّة منظمات وهيئات دولية، والمُهتمين بالاقتصاد منذ بداية القرن العشرين، حيث أَنهُم لم يستطيعوا أن يَتَوَصَلُوا إلى مفهوم دقيق له، لاختلافه من بلد لآخر، حيث خَضع لمناقشات عديدة، وكان من بين ما دار حوله النقاش: **ما المقصود بمستوى المعيشة؟** وما هي مكوناته أو العناصر التي يتألف منها؟ وهل التَحَسُن في مستوى معيشة السكان يعني أَنَّهُ حدث إقلال من ظاهرة الفقر، وهناك توزيع لثمار الدخل بشكل متساوي على فئات المجتمع. وقد لوحظ أنه ليس من السهل الإجابة على هذه الأسئلة بشكل دقيق، ومصدر الصعوبة يَكْمُنُ في مفهوم مستوى المعيشة وتَدَاخُلِهِ مع مصطلحات كثيرة (نوعية الحياة، الرفاه الإنساني، الرفاه الاقتصادي.....الخ) من جهة، ومن جهة أخرى علاقته بمفاهيم أخرى منها مفهوم الفقر، وعدالة توزيع الدخل، حيث أَنَّ التَحَسُن في العناصر المُكونة لمستوى المعيشة أو مؤشِراته يقودنا إلى التساؤل عن مدى علاقة هذا التَحَسُن بمستويات أخرى له علاقة به.

يهتم مستوى المعيشة بالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية، بالإضافة إلى النواحي الاقتصادية لأنها تؤثر عليه، فيُصبح هذا المفهوم معتمداً على هذه النواحي، وبذلك يختلف هذا المفهوم، وبالتالي المستوى من بلد لآخر، حيث تَسْتَخْدمُ مثلاً الأمم المتحدة في مقرراتها معنى مستوى المعيشة كقياس إجمالي لحالة المعيشة في دول مُختلفة، وفي فترة زمنية معينة (الكليدار ق.، 1991، صفحة 12)[1]. وعليه فإن مفهوم مستوى المعيشة لا يوجد له مفهوم مُوَّحَد من قبل الاقتصاديين والمهتمين، وبالتالي سوف يختلف تعريفه كذلك، فهو كَمضمون يشير إلى أسلوب أو طريقة للعيش، ويُمكننا أَن نُعَرِفه على أنه "**مجموع ما يملكه الفرد أو المجتمع من سلع وخدمات**

[1] الكليدار قصي قاسم، **قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر، ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية للسنوات 1979 و1988 و1990**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1991، ص12.

سواء كانت مادية أو غير مادية (كالتعليم والصحة وغيرها)، خلال فترة زمنية معينة، والتي تم اقتناؤها بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة (كتوفيرها مجانياً من طرف الحكومة أو من أطراف أخرى)، حيث يعكس هذا المجموع مستوى الرفاهية لدى الفرد أو المجتمع ككل خلال نفس الفترة".

سبق الإسلام المنظمات العٌمالية والهيئات الدولية التي تزعم أنها تَحمي حقوق الإنسان والتي أشارت في المادة(25) من وثيقة إعلان حقوق الإنسان الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة على أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، فالإسلام سبقها إلى ذلك بمقتضى وثيقة المدينة عَقب هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة) (الفنجري، 2010، صفحة 2)[1]، حيث قَدَّر للفرد جميع متطلبات الحياة الإنسانية الأساسية من خلال ضمان مستوى معيشة لائق لكل فرد يعيش في مجتمع إسلامي أطلق عليه مصطلح "حَد الكفاية" وهو يختلف عن حد الكفاف الذي يعني الحد الأدنى للمعيشة دون زيادة أو نقصان، فحَدُ الكفاية هو ما يَسُدُ حاجات الإنسان الأساسية كاملة ويرفعه إلى المستوى اللائق من المعيشة، ويشمل كل ما يَمَسُ الحاجات الأساسية للإنسان والتي لا غنى له عنها لبقائه كمأكله ومشربه ومسكنه وما يُعِينُه على ذلك من كتب علمه وأدوات حرفته و.....الخ هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو الأساس في تقدير الرواتب والأجور في المجتمع الإسلامي وتلتزم به مؤسسات الدولة أثناء صرفها لها (عكاشة، 2013، صفحة 353)[2].

ويتمحور مفهوم مستوى المعيشة حول مجموعة من المداخل (العناصر) أو المكونات الدَالة عليه في مجتمع يتم التعرف عليها وقياسها باستعانة إما بمؤشرات موضوعية أو مؤشرات ذاتية نذكر منها ما يلي (العيسوي، السيد، و آخرون، 2008، الصفحات 15-27)[3]:

---

[1] الفنجري محمد شوقي، **حق الانسان في مستوى لائق من المعيشة بموجب الاسلام**، أبحاث المؤتمر الدولي: مقاصد الشريعة وقضايا العصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وزارة الأوقاف المصرية، مصر، القاهرة، أيام 25 – 22 فيفري 2010، ص02.

[2] عكاشة أحمد خالد، **نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21 ، العدد 01، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، جانفي 2013، ص 353.

[3] العيسوي إبراهيم، السيد دحية وآخرون، **مستوى المعيشة: المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليلات –دليل قياس وتحليل معيشة المصريين–**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 212، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 2008، ص ص 15-27.

– **المدخل الاقتصادي أو النقدي:** طبقاً لهذا المدخل نعني بمستوى المعيشة ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق المطلوب للوصول إلى مستوى معين من المعيشة وعليه فإن هذا المستوى للدول المُختلفة يُقاس بمستويات الدخل المتوسط للفرد فيها، أو بمتوسط استهلاكه أو إنفاقه؛

– **مدخل القدرات الإنسانية (مدخل الاستطاعة):** حسب الاقتصادي أمارتيا سن هناك علاقة واضحة بين مدخل القدرات ومستوى المعيشة حيث عند تصميم السياسات والتقييمات الاجتماعية يجب أن يكون التركيز على ما يستطيع الناس أن يكونوا عليه، وعلى نوعية حياتهم، وعلى إزالة العقبات التي تعترضهم في هذه الحياة بحيث تكون لهم حرية أكبر لأن يعيشوا نوعية الحياة التي يجدونها، وهكذا فإن مستوى المعيشة يتعين مناقشته في ضوء قدرات الناس الفعلية المتاحة لهم للقيام بالأنشطة والأفعال التي يريدون أن يُمارسونها، ولأن يكونوا على النحو الذي يريدونه؛

– **مدخل الحاجات الإنسانية:**يرتبط مستوى المعيشة بدرجة الوفاء بالحاجات الإنسانية، حيث أن الاختلاف في مستويات المعيشة هو الاختلاف في مستوى إشباع هذه الحاجات والوسائل المُسْتَخْدَمة لذلك، فمستوى المعيشة الفعلي يُقاس بمستوى إشباع الحاجات الإنسانية للفرد أو الجماعة في أي من مستوياتها المُجتمعية (أسرة، عائلة، مجتمع محلي، مجتمع وطني....الخ)، وهو ما يرتبط بكل من الاستهلاك الخاص والعام لوسائل الإشباع، وما لذلك من علاقة بآليات وسياسات توزيع وإعادة توزيع الدخل وامتلاك عناصر الثروة والحصول على عائداتها.

2.1. طرق قياس مستوى المعيشة: يتم قياس مستوى المعيشة والتعرف على مستواه بالاعتماد على مؤشرات متعددة تمثل الجوانب المختلفة له منها:

أ. مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني: يُعَبِر هذا المؤشر عن قدرة الأسرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية التي تُعَدّ المحور الأساسي لمستوى معيشتها، ولقد اسْتُخْدِمَ هذا المؤشر للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة، باعتبار أن حصة الفرد من الدخل الوطني تعكس مستوى معيشته؛

ب. طريقة المؤشرات الإجمالية المتعددة: ظهرت هذه الطريقة نتيجة إدراك أن مستوى المعيشة لا يُمكن قياسه باستخدام مؤشر منفرد واحد، فهي تشمل إضافة إلى الدخل والاستهلاك جوانب أخرى كالصحة والتعليم ونوعية الغذاء والسكن والمياه والصرف الصحي.....الخ؛

ت. مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي: ويُستخدم لتحديد القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي قياس التغيرات في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسر أو تستخدمها أو تدفعها لقاء استهلاكها ومنها قياس مستوى معيشتها؛

ث. المؤشرات الديمغرافية: تتضمن مؤشرات عن عدد السكان من حيث العدد الإجمالي، والعمر، ونسب الإعالة ومعدلات الخصوبة الإجمالية، وهي تُساعد في تقييم حجم الأعباء الملقاة على عاتق الدولة في بلد معين؛

ح. **مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل:** هناك مجموعة من المؤشرات حولهما تَدُّلُ على مدى تحسن أو انخفاض مستوى المعيشة، يتم إصدارها سنوياً من طرف منظمات وهيئات محلية ودولية منها: خط الفقر، الفقر البشري، الفقر المتعدد الأبعاد بالإضافة إلى مؤشرات العدالة في توزيع الدخل والإنفاق منها معامل جيني.

2. البرامج التنموية الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2018):

تَبَنَت الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2000 سياسات تهدف في مُجْمَلِهَا إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وإعادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة وإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، وتَجَسدَت في مجموعة من البرامج وهي:

1.2. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): : خُصِّصَ لهذا البرنامج مبلغ إجمالي بقيمة 525 مليار دج أي ما يُعادل 7 مليار دولار مُمتداً على طول الفترة (2001-2004) قبل أن يُصبح غلافه المالي النهائي مُقَدراً بحوالي 1216 مليار دج (ما يُعادل 16 مليار دولار) (مسعي، 2012، صفحة 147)[1] من أجل تحقيق من الأهداف هي (BENAISSA & MENAGUER, 2017, p. 12)[2]: تحسين مستوى معيشة السكان والحد من ظاهرة الفقر، وزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة دخل الأفراد، ومحاولة التخفيض من معدلات البطالة وخَلْقِ فُرص العمل مع إحياء المناطق الريفية وإعادة التوازن الجهوي. وسمح هذا البرنامج بتحقيق متوسط معدل نمو

[1] مسعي محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

[2] BENAISSA Amina, MENAGUER Nourddine, Politique de relance, marché de travail et l'emploi en Algérie, Quel obstacles et quels défis, revue de l'économie des affaires et des finances, volume 04, Numéro 02, centre universitaire de Mila, Alger, décembre 2017, P12

سنوي يُقدر بـ 5,03% خلال الفترة (2001-2004) مما أدى إلى تراجع معدلات البطالة من 27,3% سنة 2001 إلى 17,7% نهاية سنة 2004 والذي يؤثر إيجابا في القدرة الشرائية للمواطنين وبالتالي تحسين دخولهم، وهو ما يُفسر زيادة معدل التشغيل (TE) من 29,8% سنة 2001 إلى 34,7%. وكما رافق كذلك البرنامج جملة من الانجازات في مجال الصحة والتعليم والسكان والبُنى التحتية؛

2.2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): خُصِصَ للبرنامج غلاف مالي قدرهم 4202,2مليار دينار جزائري أي حوالي 60 مليار دولار، ولقد مَثَّلَ مع المُخصصات المُضافة له ما نسبته 54,29% من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال الفترة التي أُقِر فيها، وما نسبته 18,71% من الناتج المحلي الإجمالي (صافي، 2015/2014، صفحة 92)[1]. فالغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 قُدِر بِـ 9680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار) بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى (مسعي، 2012، صفحة 147)[2] وقد خُصِص ما نسبته 45.5 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج من أجل تحسين ظروف معيشة السكان (بناء المساكن والمستشفيات والمدارس، الربط بشبكة الغاز والكهرباء والتزود بالماء ...) وما نسبته 40 % من أجل تطوير المنشآت القاعدية. وسَمَح هذا البرنامج بتحقيق متوسط نمو اقتصادي قُدِر بـ 3 %، وتخفيض معدل البطالة نهاية سنة 2009 إلى 10, 2 %؛

3.2. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): أقرت الحكومة الجزائرية تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) بغلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف كان من بينها تحسين ظروف معيشة سكان الريف من خلال تحسين التَزَوُد بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق، ومكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل

---

[1] صافي كلثوم، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات –تطبيق حالة الجزائر للفترة (1990-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2015/2014، ص 92.

[2] مسعي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص147.

جديد. وحقق هذا البرنامج متوسط معدل نمو اقتصادي 3% ومعدل بطالة 11,6%نهاية سنة 2014؛

4.2. البرنامج الخماسي (2015-2019): هو برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار(ما يعادل280 مليار دولار) حيث مُنِحت الأولوية فيه لتحسين ظروف معيشة السكان (خاصة في قطاعات السكن، والتربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز).

3. دراسة تحليلية اقتصادية لتطور مؤشرات مستوى المعيشة بالجزائر للفترة (2001-2018):

في إطار البرامج التنموية المُنَفَذَة على طول فترة الدراسة، ومع وجود مجموعة كبيرة من المؤشرات الدالة عليه في بلد ما، ونظراً لعدم سماح المجال لتناولها جميعاً سنركز على المؤشرات الأكثر استخداماً فيما يلي:

1.3. مؤشر تكلفة المعيشة الحقيقي (معدل التضخم): من خلال الشكل البياني الموالي نعرض تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2018).

شكل 1: تمثيل بياني لتطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)

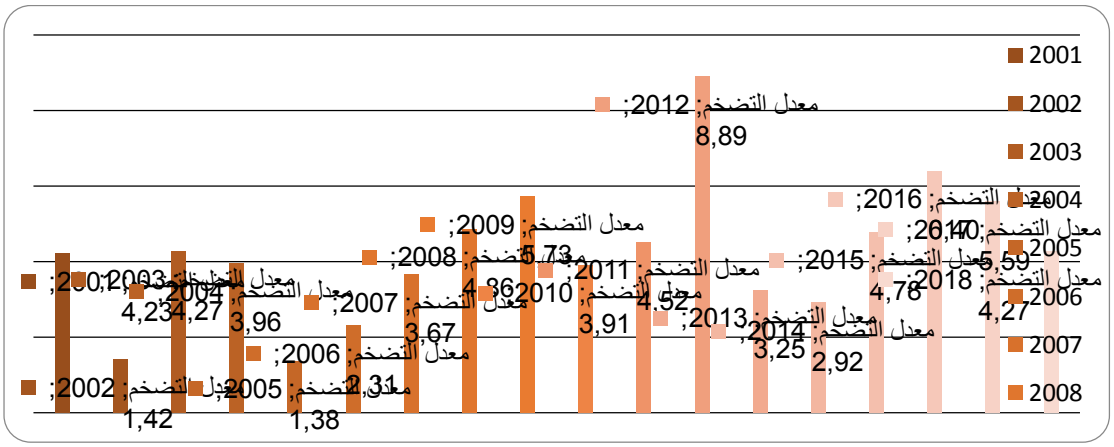

المصدر: اعتماداً على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات للفترة (2001-2018)

يلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن معدل التضخم عرف خلال الفترة (2001-2011) معدلات مقبولة وصل في المتوسط إلى3,66%، ويرجع هذا إلى فعالية السياسة النقدية المتبعة خلال الفترة وذلك عن طريق وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد بالرغم من التوسع في الإنفاق الحكومي، حيث كانت هذه المعدلات متقاربة مع دول الجوار. وكما عرف معدل التضخم ارتفاعاً بلغ أوجه نهاية سنة 2006 بنسبة اقتربت من6% وهو أعلى معدل يُسجل خلال

العشرية الأولى من القرن الحالي وهذا بسبب ارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات والتي بلغت 10,5 % حققتها الجزائر في سنة 2009 مدفوعة بالنفقات العمومية المُكَثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، بالإضافة إلى ارتفاع التضخم المستورد لاسيما في الدول الناشئة بسبب ارتفاع أسعار المُنتجات الطاقوية والسلع القاعدية خاصة المواد الغذائية كالحبوب ومسحوق الحليب والزيوت. وبداية من سنة 2012 ارتفع الإنفاق نتيجة الزيادة في الرواتب والتحويلات لفائدة القطاع العائلي واستحداث وتوسيع برامج الإعانات لفائدة العاطلين عن العمل مما سمح لمعدل التضخم بالارتفاع إلى أعلى مستوى له بلغ 8,98% . ونتيجة لتدابير أوضاع المالية العامة (ترشيد الإنفاق العام) وزيادة مستويات قدرة السياسة النقدية ونظم الصرف (تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي) المتبعة من طرف الدول العربية ومنها الجزائر عرف معدل التضخم انخفاضاً ليصل إلى 4,78 % نهاية سنة 2015 (صندوق النقد العربي الموحد، 2018، صفحة 292)[1] ولكن بقيت نسبته السنوية متزايدة ليصل إلى 6,4 % وهو ارتفاع غير ناتج عن محددات التضخم الكلاسيكية وإنما يعود إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية خاصة في مجموعة المنتجات الغذائية (بنك الجزائر، 2018، صفحة 06)[2] .

وعموماً كان معدل التضخم في الجزائر منخفض نسبياً خلال الفترة (2001-2015) ولكنه يبقى دون المستوى مقارنة بالدول المجاورة خاصة مع نهاية سنة 2016 (انخفاض بـ0,8 % في لبنان، وبـ 0,2 % في كل من فلسطين والعراق، و00% في لبنان) (صندوق النقد العربي الموحد، 2018، صفحة 27)[3]، وأما خلال الفترة (2016-2018) فإن معدل التضخم بقي مرتفعاً نسبياً بمعدل بلغ 5,5% نتيجة ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية الغذائية والسلع الصناعية المستوردة نتيجة انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار.

---

[1] صندوق النقد العربي (2018)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**، ص 292. بالاعتماد على الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae (تاريخ التحميل 12-07-2019).

[2] بنك الجزائر (2019)، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ص 06. بالاعتماد على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletindeconjoncture_1ersemestre2017ar.pdf (تاريخ التحميل 12-09-2019).

[3] صندوق النقد العربي (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 27.

2.3. نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي: تهدف أي دولة من أجل تحسين مستوى معيشة مواطنيها إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ومنه ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي التَحَسُّن في مستوى معيشته، فهو يُعتبر من أهم المؤشرات المُستَخْدَمَة للتَعْبِير عن المستوى المعيشي للأفراد، حيث يَسْتَعْمِلُه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كَبُعْدٍ من أبعاد مؤشر دليل التنمية البشرية. هذا الأخير عرف في الجزائر تحسن في السنوات الأخيرة مبْرزاً المواصلة نحو النمو والتطور فيما يخص التنمية البشرية، ومدى الاهتمام بالمورد البشري، ومحاولة تحسين وضعه في جميع المجالات، مما أدى إلى تحسن ترتيب الجزائر ضمن الدول من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من المرتبة (93) حسب تقرير سنة 2014 إلى المرتبة (85) حسب تقرير سنة 2018، مُعَزِزَة بذلك مكانتها في مجموعة البلدان ذات "التنمية البشرية المرتفعة".

وحسب إحصائيات البنك الدولي نلاحظ أن هناك ارتفاع في نصيب الفرد من الدخل الوطني حيث وصل في نهاية سنة 2017 إلى 143,38ألف دج مقارنة بسنة 2001 بـ 105,9 ألف دج (البنك الدولي، 2019)[1]. هذا ظاهرياً ولكن بالنظر إلى تطور نمو نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني نجد أن تلك الزيادة ليست حقيقية، حيث هناك انخفاض في معدل النمو سنوياً ليصل نهاية سنة 2017 إلى (1,27-%) (البنك الدولي، 2019) [2]، ليتبعه ارتفاع في معدلات التضخم بسبب زيادة الكتلة النقدية دون زيادة في السلع والخدمات، وأَثَرَ ذلك على مستوى معيشة المواطنين، وعلى استهلاكهم النهائي، حيث عرفت نسبة استهلاك الأسر من الناتج المحلي الإجمالي عدم الاستقرار، وارتفاعها مرة وانخفاضها مرة أخرى، تبعاً لارتفاع وانخفاض الأسعار وهذا خلال الفترة (2004-2011)، لِتُعاود الارتفاع مرة أخرى لتصل في نهاية 2017 إلى 51% لتعرف انخفاضاً من جديد في نهاية سنة 2018 لتصل إلى 48,9% (ONS, Juillet 2019, p. 13) [3]

بصفة عامة هناك عوامل ساهمت في ارتفاع مؤشر نصيب الفرد من الدخل الوطني منها:

- ارتفاع عائدات الصادرات (الإيرادات النفطية) نتيجة ارتفاع سعر البرميل من البترول، لِكَوْن الجزائر تعتمد في صادراتها على المحروقات بنسبة كبيرة، حيث هناك علاقة بين الناتج الوطني

[1] البنك الدولي، **نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي** (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية). متاح على: https://data.albankaldawli.org، تاريخ التحميل (12-08-2019).

[2] نفس المرجع السابق.

[3] Office national des statistiques (ONS) (Juillet2019), **Les comptes économiques de 2015 à 2018**, N°861, P 13. Disponible sur : www.ons.dz (consulte le 30-09-2019)

الإجمالي وارتفاع أو انخفاض سعر البرميل، حيث لما كان سعر البرميل من البترول 111 دولار وصل قيمة الدخل الوطني الإجمالي 205,6 مليار دولار أمريكي، وهذا في سنة 2012، ولما انخفضت قيمته سنة 2016 إلى 45,005 دولار انخفض قيمة الدخل الوطني الإجمالي إلى 152,44مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى أَنَّ ارتفاع القيمة الإجمالية المضافة الاسمية لقطاع الهيدروكربونات، دليل على مدى مساهمة قطاع المحروقات في رفع قيمة الدخل الوطني الإجمالي أو انخفاضه (الديوان الوطني للاحصائيات، 2017)[1] .

– **تَعَدُد البرامج الاستثمارية العامة وكِبَر حَجْم مُخَصَصاتها:** بُغية تدارك التأخر في التنمية المُسَجَل خلال سنوات التسعينيات، وزيادة المطالب الاجتماعية من أجل رفع المستوى المعيشي، ومعالجة مشكلة التضخم، بدأت الجزائر منذ سنة 2001 في تبني سياسة اقتصادية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والتي كانت جميعها تتمحور حول الأنشطة المُخَصَصَة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المُنْتِجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وانجاز الآلاف من الوحدات السكنية ودعم الفلاحة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.حيث ارتفعت الاستثمارات العمومية بشكل متصاعد خلال الفترة (2001–2010) (خاصة الاستثمار في قطاع البناء والأشغال العمومية باعتباره ضرورة للإقلاع الاقتصادي ومع إضافة برامج تكميلية خاصة بمناطق الجنوب والهضاب العليا والقضاء على السكن الهش)، حيث انتقلت نسبة نفقات التجهيز من الناتج المحلي الخام من 10,7 % في نهاية سنة 2005 إلى 19,3 % نهاية سنة 2009، لتعاود الانخفاض والتباطؤ خلال الفترة (2010–2016) بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية في نهاية كل فترة تنفيذ البرنامج، حيث بلغت قيمة المشاريع المتأخرة في المخطط الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) حوالي 1216 مليار دينار (12 مليار دولار) وحوالي 9680 مليار دينار (130 مليار دولار) نهاية المخطط الخماسي (2005–2009)، ويعود هذا إلى تجاوز الطاقة الاستيعابية المحلية للاستثمارات (بن مالك و ودهان، 2017، صفحة 145)[2]؛

[1] الديوان الوطني للإحصائيات(2017)، **الجزائر بالأرقام: نتائج 2014–2016**، رقم47، ص ص 76–77.

[2] بن مالك عمار، ودهان محمد، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001–2014)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، المجلد 01، جوان 2017، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 145.

-**تحسن أداء الاقتصاد الجزائري:** نتيجة للبرامج التنموية المُطبقة منذ سنة 2001 تَحَسَنت المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر من نمو اقتصادي وبطالة وسوق العمل. حيث وصل متوسط النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2017) إلى3,7%، ووصل معدل البطالة إلى 11,5% نهاية سنة 2018 بعدما كان يتجاوز 27,3%نهاية سنة 2001. وأما معدل الشغل فوصل إلى37,4 % نهاية سنة 2016 (Ministère de finance, 2019)[1]، بمعدل إعالة 03 أفراد (باعتبار أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لأفراد هذا الشخص). فعلى سبيل المثال، كان كل فرد عامل في الجزائر يعيل تقريبا 6 أفراد في سنة 1996 وأصبح يعيل 3 أفراد فقط في سنة 2016 (البشير، 2009، صفحة 181)[2]، وهذا يدل على تَحَسُن سوق العمالة نتيجة لتدابير دعم واستحداث مناصب الشغل ومكافحة البطالة من جهة، وميول الأفراد إلى الاعتماد على النفس من جهة أخرى؛

-**زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات** نتيجة لتبني الحكومة سلسلة من البرامج التنموية على طول الفترة (2001-2019) أدى ذلك إلى زيادة المشاريع الاستثمارية خاصة في مجال الإسكان والبُنى التحتية والتشغيل والحماية الاجتماعية (تحسين ظروف معيشة السكان والحد من ظاهرة الفقر)، فازداد الطلب على السلع والخدمات بالتوازي مع رفع الحكومة لأجور ومرتبات عمال مختلف القطاعات ابتداء من سنة 2008، ومن أجل تلبيته اضطرت الحكومة إلى عملية الاستيراد، وهذا ما يُفَسِرُ ارتفاع القيمة المُضافة لقطاع التجارة حسب إحصائيات الديوان الوطني حيث وصلت نهاية 2016 إلى 4837,8 مليار دج بعدما كانت لا تتجاوز نهاية سنة 2007 مبلغ 1933.2 مليار دج (الديوان الوطني للاحصائيات، 2017، صفحة 77)[3].

3.3. تطور الإنفاق الاستهلاكي: يُسْتَخْدَم الاستهلاك كمؤشر مُهِم للتعبير عن مستوى الرفاهية التي يَتَمَتَع أَيُ مجتمع بها، لذا اهتمت الجزائر به من خلال خُططها التنموية سعياً منها لرفع مستوى معيشة مواطنيها. وتَتَرَكَبُ البُنْيَة الهيكلية له من:

---

[1] Ministère de finance (2018), **Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2018**, PP01-04. Disponible su : http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2018.pdf, (consulte le 01-09-2019)

[2] البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، رقم 06، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص181

[3] الديوان الوطني للإحصائيات(2017)، **مرجع سبق ذكره**، ص 77.

أ- **الإنفاق الاستهلاكي الخاص:** : فيما يلي الجدول 01 يَعْرِضُ تطورها في الجزائر خلال الفترة (2001-2018) حيث نقوم بحساب الاستهلاك الحقيقي بالاعتماد على مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) الصادر عن الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول 1: النفقات النهائية للاستهلاك الاسمي والحقيقي للأُسر في الجزائر للفترة (2001-2018)

السنوات	نفقات نهائية للاستهلاك الاسمي (مليار دج)	نمو نصيب الفرد منها (%)	% IPC (2001=100)	نفقات نهائية للاستهلاك الحقيقي(مليار دج)
2001	1847	3,4	-	-
2002	1989	2,8	101,43	19,60
2003	2126 ,3	3,1	105,75	20,10
2004	2371	5	109,95	21,56
2005	2553	3,1	111,47	22,90
2006	2696	1,7	114,05	23,63
2007	2964	3,7	118,24	25,06
2008	3333,3	5,1	123,98	26,89
2009	3744	4,3	131,10	28,55
2010	4116	3,7	136,23	30,21
2011	4548	4	142,39	31,94
2012	5211	3	155,05	33,60
2013	5770	2,9	160,10	36,03
2014	6264,7	2,3	164,77	38,02
2015	6854	1,9	172,65	39,70
2016	7446	0,5	183,7	40,53
2017	8037	1,27	193,97	41,43
2018	-		202,25	-

المصدر: البنك الدولي، النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) بالاعتماد على الموقع الالكتروني: www.albankaldawli.org، والديوان الوطني للإحصائيات بالاعتماد على الموقع الالكتروني: www.ons.dz

وفيما يلي التمثيل البياني لمعطيات الجدول أعلاه

شكل 2: النفقات النهائية للاستهلاك الحقيقي للأُسر للفترة (2001-2018)

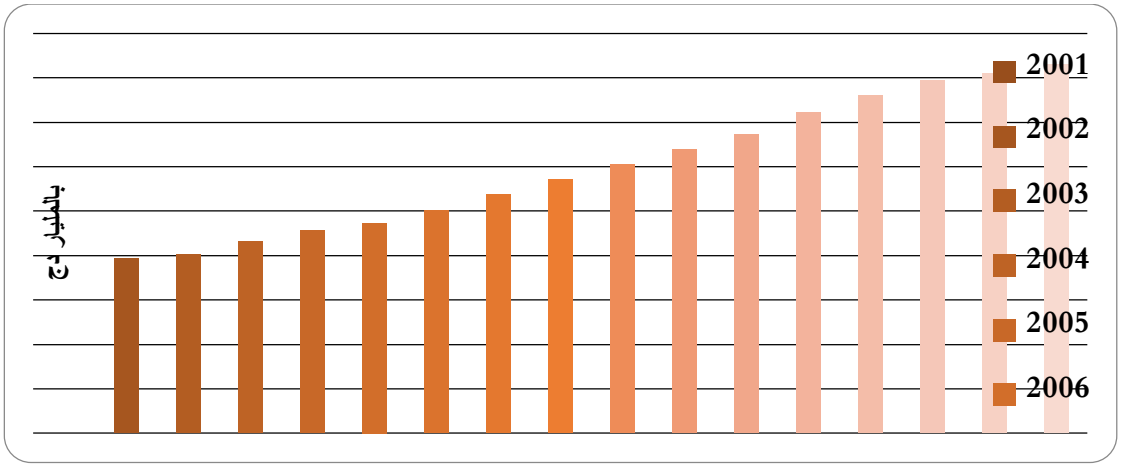

المصدر: من إعداد الباحثان بناءاً على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل 2 أعلاه أن نفقات الاستهلاك الحقيقي للأسر المعيشية في الجزائر كانت في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث وصلت في نهاية سنة 2017 إلى 41,43 مليار دينار دج بعدما كانت لا تتجاوز نهاية سنة 2002 قيمة 19,60 مليار دج.

ويظهر التأثير المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الخاص من خلال ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات وتحويلات اجتماعية لعمالها وموظفيها الذين يُخصصون الجزء الأكبر من هذه الدخول للاستهلاك، ويَنْعَكِس التزايد في حجم الإنفاق على الرواتب على الزيادة في الاستهلاك. إذ يُقَدَر أَنَّ 69,7% (الميل الحدي للاستهلاك) من هذه الأجور تذهب للاستهلاك (مزارشي، 2018/2017، صفحة 303)[1] حيث بلغ الدخل المتاح للأسر في نهاية سنة 2017 إلى 10720,6 مليار دينار جزائري بعدما كان لا يتجاوز 2066 مليار نهاية سنة 2000، وبلغ الاستهلاك 8037,2 مليار دج بعدما كان لا يتجاوز 1714,2 نهاية سنة 2000 (ONS, 2018, p. 1)[2].

إن زيادة الطلب الداخلي المتولد عن الزيادات المستمرة في الأجور دون تَحَسُن في الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وعدم وجود سلطة ضبط نقدي حقيقية، مع زيادة معدل التضخم أثر ذلك على القدرة الشرائية للمواطنين، مما أدى إلى تراجع إنفاقهم، حيث ارتفع متوسط سعر البيع

[1] مزارشي فتيحة، **أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، دون ذكر التخصص، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2018/2017، ص 303.

[2] Ministère de finance (2018), **Compte revenue dépenses des ménages (2000-2017)**, La Direction Général de la Prévision et des Politiques P01. Disponible sur : http://www.dgpp-mf.gov.dz, consulte le (12-09-2019).

السنوي لمختلف السلع الاستهلاكية الأساسية لمدينة الجزائر خلال السنوات الأخيرة مما أدى إلى انخفاض نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأُسَر المعيشية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث وصلت نهاية سنة 2017 إلى نسبة (0,25-) % بعدما كانت تُقدر بـ5 %نهاية سنة 2008 (البنك الدولي، 2019، صفحة 1)[1].

ب- الإنفاق الاستهلاكي العام: هو الذي تقوم الدولة بإنفاقه على خدماتها التقليدية، كالأمن والصحة والتعليم، والسكن والثقافة....الخ، وهو لا يقل عن20% في المتوسط من جملة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي (علبي، 1980، صفحة 178)[2] ، حيث عرف خلال السنوات الأخيرة (من سنة 2008 إلى سنة 2015) زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى بَلَغَت نهاية سنة 2016 نسبة 20,78% ، ليُعاود الانخفاض نهاية سنة 2017 نتيجة للظروف الاقتصادية لاسيما انهيار أسعار المحروقات وعدم التحكم في معدلات التضخم. ويُعتبر مجالي الصحة والتعليم من أهم مجالات الإنفاق العام.

ب-1- الإنفاق على الرعاية الصحية: عرفت نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر نسبة معتبرة من الإنفاق العام على طول فترة تنفيذ البرامج التنموية، حيث وصلت في نهاية سنة 2014 إلى9,90 % من الإنفاق الاستهلاكي العام، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية*، حيث وصل إلى361,73 دولار أمريكي في نهاية سنة 2014، بعدما كان نصيب الفرد لا يتجاوز66 دولار أمريكي في نهاية سنة 2001 (البنك الدولي، 2019، صفحة 1)[3]. كما وصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في تقرير التنمية البشرية لسنة 2018 إلى 65,5 سنة نهاية 2017 (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2018، صفحة 73)[4].

---

[1] البنك الدولي، **نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية**، متاح على: https://data.albankaldawli.org تاريخ التحميل (18-08-2019)

[2] علبي محمد عبد المؤمن ، **أنماط التنمية في الوطن العربي (1960-1975)**، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي،(الكويت: المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، 1980)، ص 178.

* يُعتبر إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية مجموع النفقات الصحية العامة والخاصة، وهو يُغَطِي تقديم الخدمات الصحية وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية والمـعُونَات الطارئة المُخَصَّصَة للرعاية الصحية، ولا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي.

[3] البنك الدولي، **نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية.** متاح على: https://data.albankaldawli.org تاريخ التحميل (09-08-2019)

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018)، **أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لسنة 2018**، ص73. متاح على:
http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update_ar.pdf. تاريخ الاطلاع (20-09-2019)؛

ب-2- الإنفاق على التعليم: لأهميته في رفع إنتاجية قوة العمل، وتحسين دخلها تراوحت نسبته إلى إجمالي الدخل الوطني خلال الفترة (2008-2016) حوالي4,3% (صندوق النقد العربي الموحد، 2018)[1] (صندوق النقد العربي الموحد، 2018، صفحة 301)، حيث تضاعفت ميزانية التجهيز المرصودة للتعليم للأطوار الثلاث الأولى (الابتدائي، المتوسط والثانوي) منذ بداية الاستقلال، وصلت نهاية سنة 2011 إلى 171.797.500 ألف دينار جزائري دج بعدما كانت 29.800.000 ألف دينار جزائري في سنة 2001، ليصل عدد المؤسسات التربوية بذلك إلى 26.178 مؤسسة في نهاية سنة 2016، بعدما كان عددها لا يتجاوز 21.053 مؤسسة في سنة 2001 (الديوان الوطني للاحصائيات، 2017، الصفحات 26-27)[2] . ومن جهة أخرى وصل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (من15 سنة فما فوق) إلى75,1 % خلال الفترة (2006-2016) بعدما كان لا يتجاوز نسبة 60,21% نهاية سنة2001 (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2018)[3].

ب-3- الإنفاق على السكن والمياه والصرف الصحي: بهدف تحسين معيشة المواطن الجزائري قامت الحكومة ضمن برامجها التنموية بتخصيص العديد من صيغ الاستفادة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض لاسيما في إطار السكنات الريفية والسكنات الاجتماعية التساهمية وسكنات البيع عن طريق الإيجار حيث وصل عدد المساكن الموزعة في نهاية سنة 2016 إلى 314927 مسكن. وبغرض الرفع أكثر من المستوى المعيشي حرصت الدولة على رفع نسبة الربط بشبكات المياه الشروب وبشبكات التطهير حيث وصلتا على التوالي إلى98 % و90% نهاية سنة 2017، مما سمح للدولة ببُلُوغ أهداف الألفية للتنمية التي وضعتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتزويد بالماء الشروب والتطهير لعام 2015 (وزارة الموارد المائية، 2019)[4].

4.3.المؤشرات الديمغرافية: ارتفع عدد السكان في الجزائر حيث انتقل من 30,88 مليون نسمة سنة 2001 ليصبح 42,57 مليون نسمة في نهاية سنة 2018 (ONS, 2019, p. 6)[5]. وتعود الأسباب وراء التزايد المستمر إلى عامل الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي (تطبيق برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) بالإضافة إلى التحسن في إيرادات الدولة الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول وزيادة مناصب الشغل وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور. حيث أدى ذلك إلى

---

[1] صندوق النقد العربي (2018)، **مرجع سبق ذكره**، ص 301

[2] الديوان الوطني للإحصائيات(2017)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 28-29.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018)، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

[4] وزارة الموارد المائية (2018)، **السياسة القطاعية فيما يتعلق بالموارد المائية والبيئة**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متاح على: http://www.mree.gov.dz (تاريخ التحميل 12-08-2019).

[5] Office national des statistiques (Mai 2019), **démographie algérienne 2018**, N° 853, P 06.

زيادة القدرة الشرائية للمواطنين وتحسن الوضعية الصحية، وارتفاع نسب الزواج التي انتقلت من 5,84 % في نهاية سنة 2000 لتصل في نهاية سنة 2016 إلى 9,24% لتعرف فيما بعد انخفاض طفيف نهاية سنة 2018 لتصل إلى 7,79% وكما عرف العمر المتوقع للحياة تَحَسُناً خلال الفترة (2001-2016) حيث انتقل من 72,4 سنة 2001 إلى 77,6 نهاية سنة 2016)، ويعود السبب في ذلك إلى أن الحياة الطويلة هي نتاج تَحسُن في الظروف المعيشية من مأكل ومشرب وصحة وتعليم وغيرها من العوامل المرتبطة بارتفاع العمر المتوقع (ONS, 2019, p. 7)[1].

5.3. مؤشرات الفقر: نعرضها فيما يلي:

أ- **مؤشر الفقر العام:** عرف مؤشر الفقر العام تحسناً من سنة إلى أخرى وهذا حسب الشكل 3

شكل 3: تمثيل بياني لتطور معدل الفقر العام في الجزائر للفترة (2001-2013)

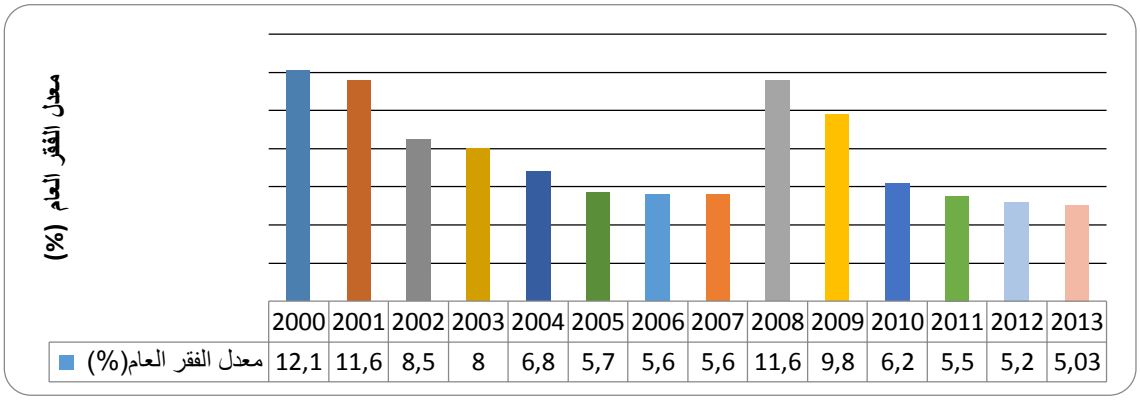

المصدر: صندوق النقد العربي،2017، **التقرير العربي الموحد لسنة 2017**، ص 292. وقورين حاج قويد، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة لمالية، البطالة والتضخم**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد12، جامعة الشلف،الجزائر، جوان 2014، ص 19.

يُلاحظ من خلال الشكل أعلاه الانخفاض المحسوس في معدل الفقر في الجزائر حيث انتقل من 11,6% نهاية سنة 2001 إلى 5,6 % نهاية سنة 2007 ليعرف ارتفاعاً إلى 11,6% نهاية سنة 2008 نتيجة لزيادة الأجور والأعباء الاجتماعية، ليُعاود الانخفاض في نهاية سنة 2013 ليصل إلى 5,03%. وأما التوزيع الجغرافي للفقر فعرف نهاية سنة 2011 زيادة في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث عرفا فجوة الفقر انخفاضاً في نهاية سنة 2011 ليصل إلى 0,1% مقارنة بسنة 2000 الذي كانت قيمته0,5%، ووصلت في المناطق الحضرية نهاية

[1] Op.cit, P 07.

نفس السنة إلى 1,1 % و0,8% في المناطق الريفية (Gouvernement Algérien, 2016, p. 37)[1].

ب- **دليل الفقر البشري:** يعمل هذا الدليل على قياس أوجه الحرمان في ثلاثة أبعاد هي: مستوى معيشة لائق، اكتساب المعرفة، وحياة مديدة وصحية. **و**عرف تحسناً معتبراً حيث انتقل من 22,98 % نهاية سنة 2000 إلى 12,76 % نهاية سنة 2012 وهذا راجع للتحسن في مكوناته وهي (مزارشي، 2018/2017)[2] :

- النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين: حيث انتقلت من 7,84 % نهاية سنة 2000
- إلى 6,1 % نهاية سنة 2011؛
- النسبة المئوية لمعدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق: حيث انتقلت من 32,8% نهاية سنة 2000 إلى19,5 % نهاية سنة 2011؛
- النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب: حيث انتقل من 1,1 % نهاية سنة 2000 إلى 5% نهاية سنة 2011؛
- النسبة المئوية للأطفال الذين يُعانون من نقص الوزن الأقل من 05 سنوات: حيث انتقلت من 6 % نهاية سنة 2000 إلى 3,1 % نهاية سنة 2011.

ت- دليل الفقر المتعدد الأبعاد (IPM): من خلال التحقيق الوطني متعدد المؤشرات لسنة 2012 من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي تَبَيَن أن نسبة1,65% من السكان يفتقدون لعدة أشياء في الجزائر، حيث بلغت شدة الفقر التي تُمثل النسبة المتوسطة للحرمان الذي يُعاني منه الأشخاص في الفقر المتعدد الأبعاد نسبة 36,07% (34,88% في الوسط الحضري مقابل38,42% في الوسط الريفي)، وبلغ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يُمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد المُعَدل بشدة الحرمان نسبة 0,006 والتي كانت في تحسن مقارنة بسنة 2006 في التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنتي 2009 و2010 والتي وصلت إلى 1,74% ، وفي شِدَّته التي كانت تقدر بـ 42,09% [3] (CNES, 2016, p. 39) .

---

[1] Gouvernement Algérien (2016), **Algérie objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015**, P 37. Disponible sur le site : http://www.amb-algerie.fr (consulte le 17/08/2018).

[2] مزارشي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 334.

[3] CNES(2016), **Quel place pour les jeunes dans la perspective du développent humain durable en Algérie**?, rapport national sur le développent Humain (2013-2015), P39.

6.3.مؤشرات عدالة توزيع الدخل: عرف معامل جيني تحسنًا في الجزائر نهاية سنة 2011 ليصل27,7% (Gouvernement Algérien, 2016, p. 37)[1]مقارنة بالفترة (2000-2010) الذي كان يُقدر بـ 35,3%(برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بدون سنة، صفحة 18)[2].ولكن رغم ذلك يبقى بعيداً عن عدالة التوزيع، إذ يُنفق أفقر 20 % من السكان 8,4 % بينما يُنْفق أغنى 20 % من السكان 40,7 %، أي 4,8 مرة ما يُنْفِقُه أفقر 20 % من السكان.

وبصفة عامة يظهر تأثير البرامج التنموية على مؤشرات الفقر وعدالة توزيع الدخل من خلال ما تقوم به الدولة عن طريق سياسات وآليات التشغيل ومكافحة البطالة (كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ووكالة التنمية الاجتماعية (ADS).....الخ). لاسيما دعم الأسر من خلال دعم المواد الأساسية والتربية والاستفادة من الماء والطاقة والصحة والسكن ومِنَح التقاعد ومرافقة أصحاب الدخل الضعيف والمعوزين والمعاقين. حيث ارتفعت نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج الداخلي الخام إلى9,66 % سنة 2012 مقارنة بسنة2001 بنسبة 7,45% ، وكما مثَّلَ أيضاً دعم الدولة للأسر والاقتصاد خلال الفترة 2012-2016 نسبة متزايدة تقارب معدل 27% من الناتج المحلي الخام. كما قدرت كذلك نسبة التحويلات الاجتماعية خلال الفترة 2000-2004 بنسبة 22,8% من الميزانية العامة للدولة ونسبة 24,5% خلال للفترة 2005-2009 ونسبة 25% من ميزانية الدولة في الفترة 2010-2015 (قويدري، 2015، صفحة 140)[3]

من خلال تحليل وتفسير مختلف مؤشرات مستوى المعيشة لاحظنا أَنَهَا كانت في تحسن ملحوظ لكنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب خاصة عند مقارنتها مع دول المجاورة (خاصة ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي والتنمية البشرية)، ويعود السبب في ذلك لعدم توفر مجموعة من العوامل ومن بينها ضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الذي يلعب دوراً مهماً في تخفيف حِدَّة ارتفاع الأسعار، وبالإضافة إلى ذلك أَنَّ السياسة الإنفاقية المتبعة رَكَزت على تكثيف البُنى والهياكل القاعدية كإعداد المدارس والمستشفيات، ومناصب التوظيف والمساكن دون الاهتمام بالنوعية في هذه المجالات، حيث تَحَصلت الجزائر على نسب مُتَدَنية من

[1] Gouvernement Algérien (2016), **Algérie objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015,** P37

[2] برنامج الأمم المتحدة (بدون سنة)، **تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية**، ص18.

[3] قورين حاج قويد، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة لمالية، البطالة والتضخم**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد12، جامعة الشلف،الجزائر، جوان 2014، ص140

حيث نوعية الصحة ونوعية التعليم ونوعية المعيشة من خلال إجابة أكثر من 50% من السكان بعدم رضاهم خلال الاستطلاع للفترة (2012–2017) (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2018، صفحة 83،75)[1] .

خاتمة:

يُعْتَبَرُ مصطلح مستوى المعيشة مصطلحاً واسع الاستخدام من طرف العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، ويَضم جوانب متعددة مما أدى إلى اختلاف مفهومه وبالتالي تعريفه، ومن ثَم مؤشرات قياسه من بلد لآخر، حيث يُمكن تعريفه على أنه مجموع ما يملكه الفرد أو المجتمع من سلع وخدمات، سواء كانت مادية أو غير مادية (كالتعليم والصحة وغيرها)، خلال فترة زمنية معينة، والتي تم اقتناؤها بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة (كتوفيرها مجانياً من طرف الحكومة أو من أطراف أخرى)، حيث يعكس هذا المجموع مستوى الرفاهية لدى الفرد أو المجتمع ككل خلال نفس الفترة.

وقد حاولنا في هذه الدراسة معرفة مستوى المعيشة في الجزائر من خلال تحليل وتفسير مجموعة من المؤشرات الدالة عليه للفترة (2001–2018). وتوصلنا إلى أن أهم الإحصائيات الدولية والإحصائيات الوطنية حول المستوى المعيشي في الجزائر كانت في تَحَسّن ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث بذلت الحكومة الجزائرية ما في وسعها من أجل دعم عجلة التنمية وتحسين الإطار المعيشي لسكانها، والحد من ظاهرة الفقر وتحقيق عدالة في توزيع الدخل، ودعم تشغيل الشباب، ولكنها تبقى دون المستوى المطلوب لعدم توفر مجموعة من العوامل من بينها عدم فعالية القطاع الإنتاجي، والاعتماد على الجباية البترولية كأهم مصدر من مصادر دخل الدولة، مما أدى إلى عدم فاعلية زيادة مداخيل المواطنين، لعدم مقابلة تلك الزيادة بالإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تخفيف حِدَّة ارتفاع الأسعار، وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، ومنها تحسين مستوى معيشتهم. ويُثار التساؤل هنا عن مدى الاستمرارية في هذا التَحَسُن، حيث نرى أنه ومن أجل المحافظة عليه واستمراره على المدى الطويل من الضروري تطبيق سياسات تُركز على:

-الاستثمار في الموارد والأنشطة الاقتصادية التي تُوَلد الثروة والإنتاج خاصة القطاع الفلاحي وقطاع السياحة؛

-الاهتمام بالمعرفة ونوعية التعليم والخدمات الصحية، لأن سياسات التعليم

-الجيدة وتقديم الخدمات الصحية الرفيعة يُساهمان في تنمية المورد البشري، وبالتالي المساهمة في زيادة ثروة البلد؛

المراجع المستعملة

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 83،75.

1- الكليدار قصي قاسم، (1991)، **قياس مستوى المعيشة في العراق ضمن حدود خط الفقر، ومستوى الكفاية ومستوى الرفاهية للسنوات 1979 و1988 و1990**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص فلسفة في العلوم الاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

2- الفنجري محمد شوقي،(أيام 25 – 22 فيفري 2010)، **حق الانسان في مستوى لائق من المعيشة بموجب الاسلام**، أبحاث المؤتمر الدولي: مقاصد الشريعة وقضايا العصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وزارة الأوقاف المصرية، مصر، القاهرة.

3- عكاشة أحمد خالد، (2013)، **نظرية التفضيل الشرعي في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 21 ، العدد 01، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

4- العيسوي إبراهيم، السيد دحية وآخرون،(2008)، **مستوى المعيشة: المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليلات –دليل قياس وتحليل معيشة المصريين–**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 212، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر.

5- مسعي محمد،(2012)، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر.

6- صافي كلثوم، (2015/2014)، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات –تطبيق حالة الجزائر للفترة (1990-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر.

7- صندوق النقد العربي (2018)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017**، ص 292. بالاعتماد على الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae

8- بنك الجزائر (2019)، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ص 06. بالاعتماد على الموقع الالكتروني: https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/bulletindeconjoncture_1ersemestre2017ar.pdf

9- البنك الدولي (2019)، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي **(بالأسعار الثابتة للعملة المحلية). متاح على:** https://data.albankaldawli.org،

10- الديوان الوطني للإحصائيات(2017)، **الجزائر بالأرقام: نتائج 2014-2016**، رقم47،

11- بن مالك عمار، ودهان محمد، (جوان 2017)، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 04، المجلد 01، جامعة قسنطينة، الجزائر.

12- البشير عبد الكريم، (2009)، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 05، رقم 06، جامعة الشلف، الجزائر.

13- مزارشي فتيحة، (2018/2017)، **أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، دون ذكر التخصص، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر.

14- البنك الدولي (2019)، **نمو نصيب الفرد من النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية**، متاح على: https://data.albankaldawli.org

15- علبي محمد عبد المؤمن محمد علبي، (1980)، **أنماط التنمية في الوطن العربي (1960-1975)**، الكويت، المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

16- البنك الدولي (2019)، **نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية**. متاح على: https://data.albankaldawli.org

17- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018)، **أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لسنة 2018**، متاح على: http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update_ar.pdf

18- وزارة الموارد المائية (2018)، **السياسة القطاعية فيما يتعلق بالموارد المائية والبيئة**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، متاح على: http://www.mree.gov.dz

19- برنامج الأمم المتحدة (بدون سنة)، **تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية**.

20- قورين حاج قويد، (2014)، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة لمالية، البطالة والتضخم**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية،العدد12، جامعة الشلف،الجزائر.

21- BENAISSA Amina, MENAGUER Nourddine, (décembre 2017), Politique de relance, marché de travail et l'emploi en Algérie, Quel obstacles et quels défis, revue de l'économie des affaires et des finances, volume 04, Numéro 02, centre universitaire de Mila, Alger, , P12

22- Office national des statistiques (ONS) (Juillet2019), **Les comptes économiques de 2015 à 2018**, N°861, P 13. Disponible sur : www.ons.dz

23- Ministère de finance (2018), **Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000- 2018**, . Disponible su : http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/principaux_indicateurs/principaux_indicateurs_2018.pdf,

24- Ministère de finance (2018), **Compte revenue dépenses des ménages (2000-2017)**, La Direction Général de la Prévision et des Politiques .Disponible sur : http://www.dgpp-mf.gov.dz.

25- Office national des statistiques (Mai 2019), **démographie algérienne 2018**, N° 853.

26- Gouvernement Algérien (2016), **Algérie objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015**. Disponible sur le site : http://www.amb-algerie.fr

27- CNES(2016), **Quel place pour les jeunes dans la perspective du développent humain durable en Algérie**?, rapport national sur le développent Humain (2013-2015),

28- Gouvernement Algérien (2016), **Algérie objectifs du millénaire pour le développement, rapport national 2000-2015.**